

تقرير الدورة التدريبية التي أقامها صندوق النقد الدولي

في دولة الكويت للفترة (٢٠٢٤/١٢/١ - ٢٠٢٤/١٢/٥)

أولاً: الهدف:-

ان الأهداف العامة من الدورة التدريبية أعلاه تلخص في الآتي:-

- الإلمام بالطبيعة المعقدة للفساد وتأثيراته المتعددة على الحكومة والنمو الاقتصادي، وكذلك استقرار الأداء في الاقتصاد الكلي.
- إدراك أهمية تطوير وتعزيز استراتيجيات وقائية فعالة، بالإضافة إلى استراتيجيات إنفاذ متسللة وأدوات متخصصة لمكافحة الفساد.
- فهم الجوانب العابرة للحدود للفساد، بما في ذلك معالجة قضايا رشوة الموظفين العموميين الأجانب، وغسل عائدات الفساد في الخارج، والتوصيل إلى تفاهم مشترك حول الأطر والمفاهيم الخاصة بمكافحة الفساد والدافع الأساسية له.
- الاستفادة الأمثل من المناهج والأدوات النموذجية التي تسهم في تحديد وتعزيز القدرة على التعامل مع مخاطر الفساد.
- تحديد المبادئ الأساسية التي يجب أن تستند إليها الاستراتيجيات، القوانين، والمؤسسات الفعالة في مجال مكافحة الفساد

ثانياً: تفاصيل موضوع الاجتماعات:-

وفقاً لجدول الأعمال، تمحورت الدورة التدريبية حول دعم الدول الأعضاء في تحديد الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة الفساد، والتي تم تصميمها بشكل يتناسب مع خصوصيات كل دولة وفقاً لاحتياجاتها، التحديات التي تواجهها، وأولوياتها. وقد امتدت الدورة على مدار خمسة أيام.

ثالثاً: ملخص موضوع الورشة :-

- قامت بعثة صندوق النقد الدولي بأجراء المناقشات مع ممثلي أجهزة وهيئات مكافحة الفساد للدول المشاركة، على تحديد الإستراتيجيات الفعالة لمكافحة الفساد المصممة لكل بلد على حدة حسب إحتياجاته والتحديات التي يواجهها وأولوياته، وشمل ذلك وضع إطار فعالة مؤسسية وقانونية تهدف إلى مكافحة الفساد وإستراتيجيات محددة الأولويات ومتسللة للحد من مخاطر الفساد.
- تم تصميم الدورة التدريبية لمساعدة المشاركين على تحديد السبل الفعالة لمكافحة الفساد، ومنح الدعم لهذه الجهود، وإلى مواجهة التحديات التي تعترض المسؤولين العاملين في مجال مكافحة الفساد إلى منحهم الخيارات المناسبة والبناء للإضطلاع بهذه المهمة.

- تركزت المناقشات مع خبراء صندوق النقد الدولي على أربع جوانب وهي (١-منهج صندوق النقد الدولي للحكومة ومكافحة الفساد، ٢-تقييم مدى خطورة الفساد، ٣-تصميم مناهج مخصصة لمكافحة الفساد قائمة على الأثر، ٤-المبادئ الأساسية للمؤسسات والقوانين الفعالة الخاصة بمكافحة الفساد) في الجوانب التالية:

رابعاً: منهج صندوق النقد الدولي للحكومة ومكافحة الفساد:-

منهج صندوق النقد الدولي (IMF) للحكومة ومكافحة الفساد يعتمد على تعزيز الشفافية، والمساءلة، وبناء المؤسسات التي يمكنها التعامل مع الفساد بشكل فعال. يركز الصندوق على تقديم الدعم الفني والاستشاري للدول الأعضاء لتعزيز أنظمة الحكومة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. المنهج يشمل عدة جوانب رئيسية:

- تحسين الشفافية والمساءلة، يعزز صندوق النقد الدولي أهمية توفير المعلومات المالية بشكل شفاف ويشجع على محاسبة المسؤولين عن إدارة الموارد العامة.
- تعزيز المؤسسات، يهدف الصندوق إلى تحسين القدرة المؤسسية للدول لمكافحة الفساد من خلال بناء هيكل حكومية قوية، وتطوير القوانين والسياسات التي تضمن حسن استخدام الموارد.
- إصلاح النظام المالي، يعزز صندوق النقد الدولي الرقابة على النظام المالي والمصرفي من خلال دعم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى تحسين الأطر القانونية والتنظيمية لضمان الشفافية في القطاع المالي.
- التعاون الدولي، يشجع صندوق النقد الدولي على التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لمكافحة الفساد عبر تبادل الخبرات والمارسات الجيدة، وتطبيق المعايير الدولية لمكافحة الفساد.
- التوجيه الفني والتدريب، يقدم صندوق النقد الدولي التدريب والمشورة الفنية للدول لتحسين أنظمتها الإدارية والمالية، ودعم وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد بشكل شامل.

من خلال هذه الاستراتيجيات، يعمل صندوق النقد الدولي على تحسين قدرة الدول على مكافحة الفساد، مما يؤدي إلى تحسين الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

خامساً: العروض القطرية: أحدث التطورات والتحديات القائمة في مجال إستجابات مكافحة الفساد:-

- الخبرة في مجال الإصلاحات، ماهي الإصلاحات التي شاركت فيها بهدف مكافحة الفساد؟
- أسباب التركيز على هذا المجال، ماهي الأسباب وراء اختيار العمل على هذه الإصلاحات تحديداً أو بإلهاء الأهمية لها؟
- الأطراف المعنية، ماهي الأطراف بالتدخل ل بهذه الإصلاحات وتنفيذها؟
- إجراءات التنفيذ، ماهي الخطوات التي تم إتخاذها لتصميم هذه الإصلاحات وتنفيذها؟
- ماهي الإجراءات أو الخطوات التي يتعين إتخاذها مستقبلاً لمواصلة الإصلاحات أو إتمامها؟
- ماهي الدروس المستفادة؟ مالاً الذي كثت سراغب في معرفته أو فعله بصورة مختلفة قبل البدء في عملية التصميم؟

سادساً: أنواع الفساد المؤثر بشكل حرج على الاقتصاد الكلي:-

- الفساد المتعلق بالمعاملات.
- الفساد الجسيم.
- فساد مسؤولي الدولة.
- الاستحواذ على الدولة.

سابعاً: تعريف أهداف الإصلاح وتحديد المداخل الرئيسية:-

- عناصر المناهج الفعالة للتصدي للفساد (لا يوجد حل سحري، ما يصلح في بلد ما قد لا يصلح للأخر، البرامج الناجحة تشتترك في بعض العناصر).
- إحداث تغيير على مستوى الحكومة وتحسين الأداء من خلال (تغيير السياسات، تغيير المؤسسات، تغيير الأفراد، تغيير (الحوافز)
- المحاور المشتركة في نجاح جهود مكافحة الفساد (أهداف واضحة، تحمل جهات رفيعة المستوى مسؤولية التصميم والتنفيذ، الإسترشاد بتجارب البلدان الأخرى مع المحافظة على خصوصية البلد المعنى، العمل على عدة محاور من خلال إشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة بهدف زيادة العائد على الاستثمارات في مجال سيادة القانون، الاهتمام بإدارة جميع مراحل عملية الإصلاح، إلزام تقديم ملموس كأساس للإصلاحات اللاحقة لإيجاد ممارسات متوقعات جديدة في مجال الحكومة).
- تحديد المشكلات والأولويات وتصميم المناهج (ضعف حوكمة سيادة القانون، ضعف حوكمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).
- إدارة عمليات الإصلاح (إناحة الحيز الملائم لإجراء الإصلاحات وتحديد الممارسات الجديدة وبناء الكفاءات ومتابعة التقدم المحرز، تحديد الخطوات الفردية ووضع السيناريوهات الأساسية وتحديد النتائج المرجوة والجدول الزمنية والمخرجات)
- وضع خطة إصلاح (تضافر جهود الإصلاح الفردية، تضافر إصلاحات حوكمة الاقتصاد الإقتصادي، إشراك الجهات رفيعة المستوى في عملية الإصلاح، الإفصاح بصفة منتظمة عن نتائج تنفيذ الخطة ومراقبتها وإجراء التعديلات عليها).

ثامناً: نظام الشفافية والحصول على المعلومات باعتبارها أدوات لردع الفساد المؤثر على الاقتصاد الكلي :-

- التعتمد عامل تمكيني للفساد، في مجالات مثل (الشراكات بين القطاعين العام والخاص، المشتريات المتعلقة بالبنية التحتية، دين القطاع العام، الإنفاق في حالات الطوارئ، الضرائب والجمارك، إدارة المالية العامة).

- الشفافية النشطة والسلبية (وضع إلتزامات بشأن الشفافية النشطة، تعريف إجراءات وسائل الحصول على المعلومات، الشفافية النشطة وتعزيز دور الرقابة).
- النظم الفعالة للحصول على المعلومات (تنظيم الترتيبات المؤسسية، تعريف المفاهيم الرئيسية، تشجيع مفهوم البيانات المفتوحة، تحديد الأطراف الملزمة، تنظيم إلتزامات الشفافية الإستباقية، تنظيم الإلتزامات والإجراءات المتعلقة بالإعلام السلبي، تنظيم إجراءات المطالبة بالحصول على المعلومات).

تاسعاً: الإفصاح عن الأصول تحدي رئيسي يواجه المنطقة:-

- لماذا ينبغي تطبيق نظم إقرارات الذمة المالية؟
- إهداف نظام إقرارات الذمة المالية.
- من الذي ينبغي إلزامه بتقديم إقرارات الذمة المالية؟
- ما الذي ينبغي أن تتضمنه إقرارات الذمة المالية؟
- كم مرة ينبغي للموظفين تقديم الإقرارات؟
- عملية تقديم الإقرارات.
- التحقق من إقرارات الذمة المالية.
- آليات الإنفاذ والعقوبات.
- إطلاع الجمهور على المعلومات.

عاشرأ: المبادئ الأساسية للقوانين والمؤسسات الفعالة المعنية بمكافحة الفساد:-

- ماهي أهمية القوانين للمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد؟
- ماهي العناصر الرئيسية اللاحزة لفاعلية الإطار القانوني لمكافحة الفساد؟
- ماهي العناصر الرئيسية اللاحزة لفاعلية مؤسسات مكافحة الفساد؟

حادي عشر: التكامل بين مجهودات برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإطار صندوق النقد الدولي:-

- التنفيذ الفعلى والمشاركة لأحكام إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المنطقة العربية.
- مأسسة إدارة مخاطر الفساد في قطاعات أساسية في المنطقة العربية.
- قدرات العمل الجماعي الإقليمي من أجل الهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة.